الأمم المتحدة A/50/PV.103

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة ١٠٣
الأربعاء، ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مبارك (لبنان).

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

خطاب فخامة السيد أوسكار لويجي سكالفارو، رئيس الجمهورية الإيطالية

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذا الصباح ستستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب لرئيس الجمهورية الإيطالية.

اصطحب السيد أوسكار لويجي سكالفارو، رئيس الجمهورية الايطالية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالايطالية؛ قام بالترجمة الشفوية المترجم الشفوي الذي وفرته البعثة الايطالية): أود أن أشكركم، سيدي، على حضوركم، وأن أرحب بكم في الأمم المتحدة باسم الجمعية العامة التي يشرفها أن تستمع للمرة الأولى إلى رئيس الجمهورية الايطالية.

قبل ألفي سنة، في روما، قال سنيكا:

"لقد أنجبتنا الطبيعة أخوة بأن خلقتنا من نفس العناصر ووجهتنا إلى نفس المصير".

وهذه هي نفس المبادئ التي تستند إليها منظمتنا.

وباسم الجمعية العامة، يشرفني أن أدعو فخامة السيد أوسكار لويجي سكالفارو، رئيس الجمهورية الايطالية، إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس سكالفارو (تكلم بالايطالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أعرف حق المعرفة أن هذه الجمعية التي تتكلم باسم العالم أجمع، قد اجتمعت في هذه المناسبة لتخلع على رئيس جمهورية ايطاليا الشرف الرفيع الذي يشعر به من كل أعماقه، شرف مخاطبتها.

وآيات الشكر التي أتوجه بها إلى الأعضاء كافة، ومن خلالهم إلى الشعوب والحكومات التي يمثلونها، لا يمكن أن تعبر تمام التعبير عما أشعر به من امتنان قلبي.

ولكنني أشعر أيضا بأن بلدي، ايطاليا، جدير حقا بعبارات الاحترام والتقدير التي أسبغتموها علي.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-85353

9685353

لقد كانت ايطاليا ومازالت عضوا ناشطا في هذه المنظمة طيلة أكثر من ٤٠ سنة. وواظبت على الوفاء بنصيبها المقرر؛ وهي سادس أكبر المساهمين في الميزانية العادية للأمم المتحدة. وانطلاقا من وعينا التام بالصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة، بكر بلدنا بتوفيره الأموال للسنة الحالية. وفي عام ١٩٩٥، ساهم بما يزيد على ١٥٠ مليون دولار في ميزانية قوات حفظ السلام وحدها.

وأنا أعرف أن هذه مجرد أرقام، ولكن هذه الأرقام تقدم الدليل على أن ايطاليا تؤمن دوما إيمانا راسخا بدور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه.

وتؤمن ايطاليا على الدوام بالأمم المتحدة، وهو ما يتجلى في حقيقة أن ٦٢ من مواطنيها، ٤٩ منهم كانوا من أفراد القوات المسلحة، لقوا حتفهم في عمليات الأمم المتحدة. لقد قدموا أرواحهم في سبيل قضية السلام. السلام الذي هو الأمل الدائم للأمم، وأمل رجال العالم ونسائه؛ السلام، الحق الطبيعي لكل فرد. وحيثما ينكر السلام يحل الحداد والخراب والبؤس ومذابح الأبرياء البشعة.

إن أصوات ودموع وصرخات ملايين الأطفال الأبرياء المنبوذين والمعوقين المحرومين من الأسر ومن الحب، تكفي بالتأكيد لأن تبرر لكل الشعوب وكل الدول التي تؤمن حقا بحقوق الإنسان أن تدعم هذه المؤسسة، بل تكفي لحملها على ذلك. ومن واجبها جميعا أن تكفل لها الكفاءة والفعالية، وأن تشعر بالذنب عندما تهملها أو تتجاهلها، أو عندما تتعهد بالتزامات رسمية ثم تتقاعس عن الوفاء بها.

فهل يمكن تصور أن يكون المرء منتميا إلى مؤسسة أنشئت لحماية حقوق الإنسان، ثم ينسى هذه الحقوق نفسها أو يتعدى عليها في بلده ذاته؟

وبسبب هذا الإيمان بجوهر الأمم المتحدة، وبموجب السلطة التي يخولها لي ولاء بلدي للالتزامات التي قطعها على نفسه وأوفى بها واحترمها دوما مهما كانت التكلفة، أود أن أسأل تلك الدول التي تنتمي إلى الأمم المتحدة ولكنها لا تفي بالتزاماتها: "ألا تدركين أنك، بإهمالك الالتزامات التي تعهدت بها بكل حرية - حتى وإن لم يكن هذا الإهمال نيتك الحقيقية - لن تكوني إلى جانب السلام ولا إلى جانب حقوق الإنسان والحرية والعدالة؟"

لا، لا تكونوا خائفين، أيها السيدات والسادة. على الرغم من كوني قاضيا،فإنني لا أرغب في توجيه الاتهام إلى أحد. إنني لا أريد سوى التكرار على الدول الصديقة المشاركة في نفس المغامرة الانسانية في هذا العالم الذي نعيش فيه. أريد فقط أن أكرر على أنفسنا: لنكن على حذر؛ إن السلام من القيم التي تهمنا جميعا ويتعين على كل واحد منا أن يتحمل المسؤولية عنه. ويجب علينا جميعا أن نفعل ذلك بإخلاص، وبإيمان، معتبرين ذلك واجبا نابعا من روح التضامن والأخوة.

إن السلام قيمة تشكل أساس حقوق الأفراد والشعوب.

ويقترب هذا القرن من نهايته في خضم بؤر الحروب الكثيرة ولكن في ظل آمال أكبر في تحقيق السلام. لقد شهد هذا القرن انهيار الامبراطوريات وأفول الايديولوجيات التي تحط من قدر الإنسان وكرامته، وحقه في الحرية والايمان بالله، الإيمان بالخالد الباقي. وخلال هذا القرن أيضا، وسط دمار الحروب والإبادة المريعة للأبرياء،خرج الإنسان سليما ومنتصرا، بحقوقه الحـُرم، وبكرامته. ومع أن هذه الكرامة انتهكت حرمتها وازدريت فإنها تعود دوما للبزوغ حية وأقوى.

كل شيء يدعونا إلى السلام. فلا مجال للحياد عندما يتعلق الأمر بالسلام، كما انه لا مجال للحياد عند الاختيار بين الخير والشر، وبين الحق والباطل.

وبسبب مشاعر الحب هذه، وبسبب هذا الايمان بخدمة الإنسانية التي تخشى الحرب، الإنسانية التي تقع ضحية للصلف والعنف، الإنسانية التي تحرم من حنان الأحباء، ومن الدار ومن الأرض، أشعر بالحاجة، لا الواجب، إلى أن أعرب للأمم المتحدة، ولكل من يعملون وسيعملون داخل هذه المنظمة ومن خلالها، عن امتنان الشعب الايطالي وامتنان رئيس جمهورية ايطاليا، بل وامتناني الشخصي بوصفي إنسانا ذاق طعم الحرب، حرب تحرير بلدي من الدكتاتورية.لقد تمكنت بوصفي

قاضيا أن أرى، وسط المآسي الإنسانية، العواقب الوخيمة لرفض السلم.

وينبع هذا الامتنان من العمليات الكثيرة التي قامت بها الأمم المتحدة على مدى السنوات الخمسين الماضية لحماية السكان المهددين بالحرب أو المنكوبين بالعنف الذي يقترفه آخرون ولاستعادة السلم أو على الأقل لوقف العمليات الحربية صونا للحرية والأمن.

وينبع هذا الامتنان أيضا من الجهود الإنسانية الهائلة التي بذلتها الأمم المتحدة من أجل دفن الموتى، وتقديم الرعاية للجرحى، وتوفير الملاذ للأسر التي أصبحت صفر اليدين، ومساعدة طوابير اللاجئين اليائسين الفارين الهائمين دون هدف، من حرب تطاردهم، حرب تلاحقهم من أجل تدميرهم. لقد أنقذ العمل الإنساني الذي قامت به الأمم المتحدة الكثير من البشر المعانين. وقد أيقظ الآمال وأعطى وجها إنسانيا للذين لم يعرفوا قبل ذلك سوى اللاإنسانية والخراب. كل هذا مَعلَم باق لاخلاصها للإنسانية.

وأود أن أعرب عن شكري لا لمن خططوا هذه العمليات وقادوها من أجل السلام أو تقديم المساعدة الإنسانية فحسب بل أيضا لآلاف الأشخاص المجهولين الذين أعطوا بسخاء وأبدوا استعدادهم للتضحية بالنفس باسم الأمم المتحدة. ولن يكون بوسع أحد أن يحسب الشرور التي منعت هذه المنظمة حدوثها بفضل بُعد نظرها ودورها الرادع، أو مقدار المعاناة التي تنبأت بها ومنعتها، أو حجم الآلام، وعدد الصدامات والمحن، والأهوال والأعباء الثقيلة التي حالت دون وقوعها؛ وهذا يرجع إلى الحاجز المنيع الذي شيدته تضحية شخص ما.

إن هذا السجل من المآسي المدروءة لن يكتب أبدا. ولكن بالنسبة للذين يؤمنون بقوة الحق والخير التي لا تقهر، فإن هذه التركة، المغلفة بالغموض، لن تمحى على الاطلاق.

إذن لا ننكر أن كشف الحساب لهذه السنوات الخمسين كان إيجابيا.

وبعد قولي هذا بكل صدق وعدل، فإن إيماني بالأمم المتحدة يدعوني إلى أن أطرح على هذه الجمعية نفس الأسئلة التي طرحتها في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين في مجلس النواب الإيطالي في روما، يوم ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، في الاجتماع الذي حضره الأمين العام بطرس غالي.

وبعد خمسين سنة من الحياة والنشاط، يجب علينا أن ندرس من جديد، بضمير حي وشجاعة إنسانية، تلك اللحظات والأعمال والأحداث التي كانت أقل نجاحا، أو لم تحقق أثرا ايجابيا، أو لم تتمخض عنها سوى نتائج ناقصة، أو تسببت لأي سبب من الأسباب بضرر وأثارت في بعض الأحيان شكوكا خطيرة. علينا أن ندرس الأخطاء المرتكبة، وخاصة الأخطاء المتكررة. علينا أن ندرس أسباب تقاعسنا وتأخرنا وما يترتب على ذلك من عواقب مؤلمة.

دعنا نستعرض أسباب هذه الأخطاء، وأوجه القصور هذه: أنها قلة الخبرة، والتقييم الخاطئ للحقائق والوقائع، وعدم الاستعداد، وأوجه القصور التنظيمي، وعدم كفاءة البعض ممن هم في مركز القيادة. ويمكن للمرء أن يستمر في سرد هذه القائمة، وينبغي ألا نغفل سببا بالغ الخطورة، ألا وهو الافتقار الى الوسائل، الذي يمكن النظر اليه على أنه خطأ في حالة بعض البلدان.

فلنركز أولا على تأخير، أو على خطأ لم يتم اكتشافه، ودراسته بعناية، ونتيجة لذلك تكرر وقوعه لسوء الحظ.

وأن القيام بدراسة لأوجه فشلنا عمل يمليه الضمير، والأمانة الفكرية والحكمة. ويمكن أن يصبح أيضا عملا سياسيا له أهمية قصوى.

وهناك مسألة هامة أخرى. فالأمم المتحدة قد بلغت عامها الخمسين ومن الصحيح دون ريب أنها تطورت خلال هذا الوقت تطورا كبيرا. إلا أننا على ثقة بأن الأمم المتحدة في الوقت الحاضر مؤهلة تماما -وأؤكد على تماما - للتصدي لعالم الألفية الثالثة، ومجتمعات، واحتياجات وويلات الألفية الثالثة.

نحن بحاجة الى بعد النظر، والاحساس العميق بالمسؤولية والعزم المعقود على العمل. وإن العزم حقيقة سياسية تتطلب إرادة سياسية.

وإذا خلصنا بعد هذه الدراسة المتأنية والمتعمقة الى أن علينا أن نرشد أو نغلق مكتبا أو قطاعا ما، أو أن نغير مسؤوليات بعض الأشخاص فإن من واجبنا عندئذ أن نفعل ذلك.

وإن الانشغال بأوجه الملاءمة المفترضة أو بالمساس بتوازنات لم يعد لها وجود ستترتب عليه مسؤوليات كبيرة لا تغتفر بالنسبة لنا. وهذه هي مهمة كل واحد منا.

ويجب علينا أن نحذر من الاقتصار على خدمة مصالح بلداننا - ولن تكون لهذا أية فائدة على الإطلاق.

فإن كانت بعض الإصلاحات ضرورية فينبغي أن نتذكر أن مهمتنا الوحيدة تتمثل في ضمان أن تصبح الأمم المتحدة أكثر الأدوات كفاءة ومرونة وشفافية وملاءمة لخدمة الإنسانية عندما تتعرض للخطر أو المعاناة، وذلك من أجل منع وقوع الشر، أو تخليص البشرية من الشر عندما يحيق بها. وأن أهم المسائل، وأكرر، هي مسألة الإرادة السياسية.

فإذا تمكنت حقا ١٨٥ دولة من التعبير عن إرادة مشتركة، إرادة راسخة وقوية وواضحة في سعيها الى تحقيق السلام، وفي رغبتها في الدفاع عن حقوق الإنسان وكرامته، فإنها ستعطي مسؤولية سياسية هائلة لمجلس الأمن والأمانة العامة.

وفي بعض الأحيان أظن أن الأمين العام لا بد أن يشعر بالوحدة، أو أن يشعر بقلة الالتزام أو عدم كفايته.

وأن قوة الأمم المتحدة تكمن في هذه الجمعية، وفي هذه القاعة التي شيدت لخدمة قضية السلام والوئام فيما بين الشعوب.

ويجب على شعوب العالم أن تؤمن بهذه الجمعية فدعونا لا نخيب أملها أبدا.

لقد أتيت على ذكر مجلس الأمن، إلا أنه ليس في نيتي هنا أن استغل لطف الجمعية للترويج لوجهات نظر تعرفون من قبل أن الحكومة الايطالية قامت بعرضها. وليس هذا سبب وجودي هنا.

وهذه المسألة ينبغي حسمها من خلال مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء. ولكن اسمحوا لنا أن نتخذ جانب الحذر. فالحلقة الضيقة من بلدان قوية يمكن أن توسع الهوة وتقلل بالتالي من مصلحة المستبعدين مؤدية الى الحط من شأن التزامها السياسي في العملية وربما تهميشهم وجعلهم يحسون إحساسا خطيرا بأنهم مجرد وجود رمزي ومجرد متفرجين.

ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تشعر بأنها جزء حيوي من الأمم المتحدة، وبأنها تشارك مشاركة نشطة في المشروع العظيم الذي توخاه الذين بادروا بهذا الجهد.

ولا ينبغي لأحد أن يتخذ قرارا انطلاقا من تفانيه في خدمة الدول الأقوى أو التي يحتاج الى مساعدتها.

فلنتأكد من أن لكل دولة هدفا واحدا - ألا وهو خدمة قضية السلام على نحو أفضل.

وإن مبرر وجود الأمم المتحدة هو الدفاع عن الفرد، والدفاع عن الإنسانية.

فالصورة الكاملة للبشرية جمعاء تتبلور كل يوم. ويجب أن نحسن بالاهتمام أكثر فأكثر - بل بالمسؤولية - لو كان هناك على وجه البسيطة من يعاني من أجل قضية الحرية، ومن أجل حقوق الإنسان، وبسبب الفقر المهين أو بسبب اهانة كرامتهم وازدرائها.

ولا يمكن لأحد أن يغسل يديه من هذه المسائل، لا أحد على الإطلاق. فالدفاع عن حرية شعوب العالم هو المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة. ولكن مؤخرا كانت هناك حاجة الى الجهود التعاونية المبذولة من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي لفرض السلام.

ولكن دعونا نتوخى الحذر. فلا يمكن فرض السلام. وإن فرضه قد يكون الخطوة الأولى صوب حظر

الأسلحة. إلا أن هناك حاجة الى عمل الكثير من أجل ضمان أن يتحول السلام الى التضامن والمشاركة والأخوة والمحبة.

وإن المهمة الهائلة المتمثلة في تقديم المساعدة الإنسانية هي بالتأكيد أفضل الطرق نحو السلام. وسبب ذلك أنه يتضمن مشاطرة الآخرين في معاناتهم.

ودعونا لا ننسى أن مساعدة البشر على العيش في حرية، والتمتع بالعدالة الاجتماعية الجديرة بالإنسان، والعيش في ظل الديمقراطية، هي بالتأكيد أسمى أشكال المساعدة الإنسانية.

إننا نعيش أوقاتا امتزج فيها الشر الإنساني بالبطولة الإنسانية الحقة.

ولقد أخذت الأمم المتحدة جانب الحرية والعدالة من أجل الإنسانية.

ويشرفني أن أؤكد للجمعية العامة أن ايطاليا لن تتراجع أبدا، بروح من التضحية والمحبة، عن قضية السلام الصعبة والمجيدة.

شكر الرئيس بالنيابة رئيس الجمهورية الايطالية على بيانه؛ واصطحب السيد أوسكار لويجي سكالفارو، رئيس الجمهورية الايطالية، الى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/50/888/Add.2)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبلغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة في رسالة واردة في الوثيقة A/50/888/Add.2 بأنه منذ صدور رسالتيه المؤرختين ٢٨ شباط/فبراير و٦ آذار/مارس ١٩٩٦، دفعت أفغانستان وأوزبكستان وهايتي المبالغ اللازمة لتخفيض متأخراتها دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومة على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة بشأن البنود ١١٦، و ١٥٩ و ١١٦ و ١٣٨ (أ) من جدول الأعمال.

وإذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لهذا ستكون البيانات قاصرة على تعليلات التصويت. وإن مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الخامسة قد وضحت في اللجنة وهي ترد في الوثائق الرسمية ذات الصلة.

واسمحوا لي بأن أذكر الأعضاء بأنه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ وافقت الجمعية العامة على أن:

"تقتصر الوفود قدر الإمكان حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجمعية العامة، مالم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

واسمحوا لي بأن أذكر الوفود بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا تحدد بيانات تعليل التصويت بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت في تلك التوصيات بنفس الطريقة التي تم بها في اللجنة الخامسة.

البند ١١٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦ ١٩٩٧.

تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/50/842/Add.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أقترح، قبل أن نواصل عملنا، في ضوء حقيقة أن الجمعية العامة قد اعتمدت الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أن يعدل عنوان البند بحذف كلمة "المقترحة".

ونظرا لعدم وجود اعتراض، لهذا يكون نص البند "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧".

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من الجزء الثاني من تقريرها.

ومشروع القرار، المعنون "أنشطة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية خلال دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين"، قد اعتمدته اللجنة الخامسة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١٦ من جدول الأعمال.

البنود ١٥٩ و١١٦ و١٣٨ (أ) من جدول الأعمال (تابع)

إدارة الموارد البشرية

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ والجوانب الإدارية والجوانب المتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

(أ) تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/50/834/Add.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من الجزء الثاني من تقريرها.

ومشروع القرار، المعنون "المبعوثون الخاصون والممثلون الخاصون وغيرها من المناصب الخاصة"، اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٩/٥٠).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البندين ١٥٩ و١١٦ والبند الفرعي (أ) من البند ١٣٨ من جدول الأعمال.

البند من ٨ جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

طلب لإعادة فتح باب النظر في البند ٩٥ (أ) من جدول الأعمال (التجارة والتنمية) مقدم من فنزويلا (A/50/905)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الطلب المقدم من فنزويلا يرد في رسالة مؤرخة ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفنزويلا لدى الأمم المتحدة وقد عمم في الوثيقة A/50/905.

وهذه الرسالة، أبلغت الجمعية بأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، يوصي بأن تقوم الجمعية العامة بتغيير اسم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية إلى اسم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة التنافس.

ونظرا لأنه من المقرر أن تُعقد الدورة المقبلة لفريق الخبراء الحكومي الدولي في النصف الثاني من هذه السنة، نشعر بأن أنسب الأوقات لاعتماد الاسم الجديد للفريق سيكون خلال إحدى الجلسات المقبلة لدورة الجمعية العامة المستأنفة.

وبناء على ما تقدم، يطلب القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفنزويلا إعادة فتح باب المناقشة بشأن البند الفرعي (أ) من البند ٩٥ من جدول أعمال الجمعية العامة للنظر في مشروع القرار المرفق بالرسالة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، بناء على اقتراح فنزويلا، ترغب في إعادة فتح باب نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٩٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يدرك الممثلون أن هذا البند من جدول الأعمال كان محالا إلى اللجنة الثانية. ومع ذلك، بغية تمكين الجمعية العامة من النظر في مشروع القرار بأسرع ما يمكن، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تنظر مباشرة في البند الفرعي (أ) من البند ٩٥ من جدول الأعمال في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

طلب لإعادة فتح باب النظر في البند ٩٥ (ج) من جدول الأعمال (مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) (الموئل الثاني).

مذكرة من الأمين العام (A/50/900)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أبلغ الأمين العام الجمعية العامة في مذكرته أن اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، قامت في الجلسة السادسة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ من دورتها الثالثة بتوصية الجمعية العامة بأن تأذن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يبت، في دورته التنظيمية المستأنفة، في أيار/مايو ١٩٩٦، في اعتماد المنظمات غير الحكومية التي لم توص أمانة المؤتمر باعتمادها لدى المؤتمر.

وبغية تمكين الجمعية العامة من النظر في هذه المسألة سيكون من الضرورة إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ج) من البند ٩٥ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، بناء على اقتراح الأمين العام، تود أن تعيد فتح باب النظر في البند الفرعي (ج) من البند ٩٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يدرك الممثلون أن هذا البند من بنود جدول الأعمال كان مخصصا للجنة الثانية. ومع ذلك، بغية تمكين الجمعية من البت في هذا الأمر على وجه السرعة، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تنظر مباشرة في توصية اللجنة التحضيرية في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي كذلك أن أعتبر أن الجمعية توافق على أن تبدأ فورا في النظر في توصية اللجنة التحضيرية الواردة في الوثيقة A/50/900؟

لا أرى اعتراضا. سنمضي إذن وفقا لذلك.

البند ٩٥ من جدول الأعمال (تابع)

(ج) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

مذكرة من الأمين العام (A/50/900)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تأذن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يقوم، في دورته التنظيمية المستأنفة، في أيار/مايو ١٩٩٦، بالبت في مسألة اعتماد المنظمات غير الحكومية التي لم توص أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) باعتمادها لدى المؤتمر؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ٩٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

طلب لإعادة فتح باب النظر في البند ١٠٩ من جدول الأعمال (تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية) مذكرة من الأمين العام (A/50/901)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أبلغ الأمين العام أعضاء الجمعية العامة، في مذكرته، بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجلسة العامة الثانية لدورته التنظيمية لعام ١٩٩٦، المعقودة في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦؛ وبموجب مقرره ٢١٢/١٩٩٦، أشار إلى قرار الجمعية العامة ١١٦٦ (د - ١٢) المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧، والذي نصت فيه الجمعية العامة على إنشاء لجنة تنفيذية لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإلى قرارات الجمعية ١٩٥٨ (د - ١٨) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، و٢٢٩٤ (د - ٢٢) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، و١٢١/٣٦ دال المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و١٣٠/٤٢ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و١٣٨/٤٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و١١٥/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٧١/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، التي نصت فيها الجمعية على إجراء زيادات متتالية في عضوية اللجنة التنفيذية.

وبموجب نفس المقرر، أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما بالطلب المتعلق بزيادة عضوية اللجنة التنفيذية والوارد في الرسالة المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية ايرلندا، وأوصى بأن تتخذ الجمعية العامة قرارا في دورتها الخمسين بشأن مسألة زيادة عدد أعضاء اللجنة التنفيذية من خمسين إلى إحدى وخمسين دولة.

وبغية تمكين الجمعية العامة من النظر في هذه المسألة، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند ١٠٩ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود، بناء على اقتراح الأمين العام، أن تعيد فتح باب النظر في البند ١٠٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يدرك الأعضاء أن هذا البند من بنود جدول الأعمال كان محالا إلى اللجنة الثانية. ولتمكين الجمعية العامة من النظر في هذه المسألة بأسرع ما يمكن، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند ١٠٩ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/50/3/Add.2)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية، في جلستيها ٩٨ و ٩٩ المعقودتين في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أحاطت

علما بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في الوثيقتين A/50/3 و Add.1.

وبعد ذلك، قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا عن دورته الموضوعية المستأنفة لعام ١٩٩٥، تم تعميمه بوصفه الوثيقة A/50/3/Add.2.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحيط علما بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن دورته الموضوعية المستأنفة لعام ١٩٩٥، الوارد في الوثيقة A/50/3/Add.2؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تختتم الجمعية بذلك هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي

تقرير الأمين العام (A/50/861 و Add.1)

رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/50/891)

مشروع قرار (A/50/L.67)

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/913)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين لعرض مشروع القرار A/50/L.67.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إنه لمن دواعي الفخر الكبير لوفدي أن يقوم، بالنيابة عن مجموعة بلدان أصدقاء الأمين العام لهايتي، بعرض مشروع القرار بشأن حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي، الوارد في الوثيقة A/50/L.67. ومشروع القرار هذا يشير إلى آخر القرارات المتخذة مؤخرا من قبل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الانسان ومنظمة الدول الأمريكية، ويؤكد من جديد أن الهدف الرئيسي هو الاحترام الكامل لحقوق الانسان والحريات الأساسية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي. ويرحب مشروع القرار بالعملية الديمقراطية للانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت مؤخرا في جو يسوده السلام، والتي تمثل دون شك خطوة حاسمة صوب توطيد أسس الديمقراطية في البلد. ويعرب المشروع عن استمرار تأييد جهود الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية ويبرز مرة أخرى العمل الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وموظفوه.

ويعرب أيضا عن الشكر على الجهود المستمرة التي تبذلها الدول لتقديم المساعدات الانسانية والتعاون التقني إلى شعب هايتي، وعلى مساهمة بعثة الأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي في تهيئة مناخ من الحرية والتسامح يساعد على المراعاة التامة لحقوق الانسان واستعادة الديمقراطية الدستورية.

ويرحب بالتحسن في حالة حقوق الانسان في هايتي، ويحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وبالاضافة إليه (A/50/861/Add.1).

ومنطوق مشروع القرار يرحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المتصلة بتجديد الولاية لمشاركة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في البعثة المدنية الدولية التي ستكلف بمهمة التحقق من الاحترام الكامل لحقوق الانسان والحريات الأساسية، بغية تهيئة مناخ من الحرية والتسامح يساعد على التوطيد الأكيد للديمقراطية ومؤسساتها.

وبهذه الروح، يقرر المشروع الإذن، على أساس تقرير الأمين العام، بتجديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦، ويعرب عن الدعم اللازم للبعثة المدنية الدولية في هايتي علاوة على الثقة باستمرار تعاون حكومة هايتي الفعال والحسن التوقيت والكامل.

ويثني المشروع على سلطات هايتي لما حققته من التقدم صوب توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وتعمير هايتي، ويشيد أيضا بشعب هايتي في سعيه المتواصل لتحقيق الديمقراطية القوية والدائمة وتوطيد العدل والرخاء الاقتصادي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد رين (بلجيكا).

ويعرب عن التقدير للدول المشاركة في البعثة في هايتي والدول التي آزرت شعب هايتي في جهوده من أجل العودة إلى النظام الدستوري وإلى الديمقراطية، ويؤكد من جديد اقتناعه بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز مساعدات التعاون الاقتصادي والتقني والمالي.

ويثني أيضا على تعاون الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية في جهودهما الرامية إلى تشجيع احترام حقوق الانسان للشعب الهايتي، ويطلب إلى الأمين العام أن يدعم حكومة هايتي من أجل التعمير الوطني.

ولجميع هذه الأسباب، ولأننا نرى أن مشروع القرار هذا يشكل معلما آخر في عملية توطيد الديمقراطية في ذلك البلد الشقيق - وهي عملية يتابعها بلدي عن كثب وبنشاط، متعاونا بكل طريقة ممكنة تعبيرا عن تضامنه مع شعب هايتي في معاناته - فإن وفد بلدي يرغب في التأكيد على مشاركته في تقديمه ويعرب عن أمله في أن تعتمد الجمعية مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

السيد فيرارين (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد البلدان التالية هذا البيان: بولندا ورومانيا وقبرص ومالطة وهنغاريا.

قبل ثلاثة أشهر، اتخذت الجمعية العامة القرار ٨٦/٥٠، بشأن حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي، معربة عن تأييدها التام للبعثة المدنية الدولية في هايتي، وعن ثقتها بأن تواصل حكومة هايتي تعاونها الكامل والفعال مع البعثة.

إن قرار كانون الأول/ديسمبر الماضي دليل على ثقة المجتمع الدولي بأن عملية توطيد الديمقراطية في هايتي لا رجعة فيها. وقد بذلت الأمم المتحدة جهودا كبيرة من خلال بعثتين متوازيتين، ترمي إحداهما إلى تعزيز المؤسسات وتقوية إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في ذلك البلد، مع إيلاء اهتمام خاص لاحترام حقوق الانسان، وترمي الأخرى إلى تهيئة الظروف المؤاتية للأمن والتعايش السلمي بين جميع أفراد المجتمع الهايتي. وحققت البعثتان نتائج إيجابية، كما اعترف بذلك الاتحاد الأوروبي اعترافا تاما في مناسبة الانتخابات الرئاسية التي أجريت مؤخرا في هايتي.

وفي تلك المناسبة، أصدرت الرئاسة البيان التالي:

"يهنئ الاتحاد الأوروبي هايتي ويعرب عن ارتياحه لاجراء انتخابات حرة ومنصفة، مما يمثل خطوة أخرى صوب توطيد المؤسسات الديمقراطية في ذلك البلد. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى عملية نقل السلطة من رئيس منتخب ديمقراطيا إلى آخر، التي ستكون حدثا لا سابق له في تاريخ هايتي. ويهنئ الاتحاد الأوروبي الرئيس رينيه بريفال ويعرب عن ثقته بأنه سيتمكن من إنجاز العمل الذي بدأه سلفه، الرئيس جين برتراند أريستيد، ومن أن يحقق، بدعم الشعب الهايتي، وفي إطار من المصالحة الوطنية والعدالة، تقدما مستمرا في مجال حقوق الانسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية".

ومع ذلك، تحولت البعثة المدنية الدولية في هايتي منذ إنشائها قبل ثلاث سنوات، بما يشكل انعكاسا للتغيرات التي حدثت في هايتي وتكيُّفا معها. وباتت البعثة الآن أصغر وأكثر تركيزا. وتطورت فأصبحت هيئة استشارية وملاذا يمكن لحكومة هايتي أن تلجأ إليه وأن تعتمد عليه طلبا للمشورة في المهمة الصعبة المتمثلة في بناء المؤسسات في المجالين القضائي والجزائي.

ومثلما أذنت به الجمعية العامة، ستواصل البعثة المدنية الدولية في هايتي الاضطلاع بمهام من قبيل المساعدة على تنفيذ مشروع إصلاحي يرمي إلى إيجاد

نظام إداري للجزاءات المدنية، وستتعاون مع وزارة العدل لتحقيق تحسينات ثابتة في القوانين الهايتية.

وستواصل البعثة المدنية الدولية في هايتي كذلك تقديم المساعدة في مجال تدريب الشرطة. ولقد عملت البعثة وستواصل العمل عن كثب مع الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة نظرا لتأكيد البعثة على تدريب الشرطة. وحسبما نتوقع أن يكون دور المجتمع الدولي في هايتي مستقبلا، فإن تدريب الشرطة سيستمر دون شك في أن يكون ذا أهمية رئيسية.

وتعتبر كندا أن تعزيز احترام حقوق الإنسان أمر رئيسي بالنسبة لإيجاد ديمقراطية قوية ونشطة، وترحب إذن باستمرار البعثة المدنية الدولية بالتركيز على هذا المجال. والواضح أن حماية حقوق الإنسان في هايتي قد تحسنت تحسنا كبيرا مع عودة الحكومة الشرعية وانبلاج فجر الديمقراطية. والبعثة المدنية الدولية في هايتي لم تعد موجودة في هايتي من أجل وضع قائمة بالتعديات العديدة التي يقوم بها نظام بغيض. فهي بالأحرى موجودة هناك لتقديم المساعدة إلى حكومة جديدة ترغب في إظهار احترامها لحقوق الإنسان من خلال برنامجها الخاص بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وستقوم البعثة المدنية الدولية في هايتي بتوفير تعليم حقوق الإنسان لجميع أجزاء المجتمع الهايتي، وستتعاون مع مجموعة واسعة من المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات الصحية فضلا عن المؤسسات القضائية، في تحديد المشاكل والحلول على حد سواء.

وأود أيضا أن أشير إلى المسائل المالية التي أثيرت في سياق النظر في مشروع القرار المتعلق بالبعثة المدنية الدولية في هايتي. هناك تأييد سياسي واسع النطاق للعمل الممتاز الذي أنجزته هذه البعثة. ونحن، باعتبارنا عضوا في مجموعة أصدقاء هايتي، أعربنا أيضا عن تأييدنا الواضح لتمديد ولاية البعثة.

ومع ذلك، أثيرت مسألة جديدة ومنفصلة بالاقتراح القاضي بأنه لا يمكن لهذه الولاية في هذه المرحلة المبكرة من السنة المالية أن تلقى الدعم من الموارد الموجودة. ولقد سبب هذا الأمر لنا بعض القلق في ضوء تأييدنا لإجراء تخفيض في الميزانية البرنامجية للسنتين الجاريتين، والرغبة الكندية القوية في رؤية الأمم المتحدة تعمل بما لديها من وسائل. ويسرنا أنه أُذن الآن بالتزام تمديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي، ونتطلع إلى تقرير الأمين العام في أيار/مايو بشأن امتصاص التكاليف من ضمن الموارد الموجودة.

وفي الختام، دخلت هايتي مؤخرا مرحلة جديدة تماما من تاريخها، وهي مرحلة قد تثبت أنها أكثر المراحل تحديا حتى الآن. ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يكفل بأن البعثة المدنية في هايتي تدخل أيضا مرحلة جديدة من تاريخها فيما ترافق هايتي على الطريق نحو إيجاد ديمقراطية قوية ونشطة.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا أن أقول إن فرنسا توافق بالكامل على البيان الذي أدلى به نائب الممثل الدائم لإيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ومنذ أن تولت الجمعية العامة آخر مرة مهمة النظر في حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي، تم إحراز تقدم كبير في ذلك البلد. وأجريت انتخابات ديمقراطية حقيقية في هايتي للمرة الثانية في تاريخها، وأسفرت عن خلافة الرئيس رينيه بريفال للرئيس جان - برتراند أريستيد فيما يوصف بانتقال مثالي.

إن الحالة في هايتي تحسنت تحسنا كبيرا وساهم وجود الخوذ الزرق إسهاما كبيرا في هذا الصدد. لذلك السبب جدد مجلس الأمن مرة أخرى ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي وذلك قبل أسابيع قليلة. ولقد اضطلع المراقبون المعينون في البعثة المدنية الدولية في هايتي أيضا بدور هام في تهيئة مناخ مؤات لتنفيذ العملية الديمقراطية. لهذا السبب يبدو أنه من الضروري على الإطلاق تجديد ولاية هذه البعثة مرة أخرى.

ويدل تقرير الأمين العام عن أنشطة البعثة المدنية الدولية في هايتي على أن حضور المراقبين الموكول إليهم التحقق من الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في هايتي، وقبل كل شيء تقديم المساعدة التقنية بغرض تعزيز المؤسسات الهايتية مكفول بالكامل مرة أخرى.

ولا يزال يتعين القيام بعمل كثير عقب إجراء الانتخابات في هايتي. فالمهام الهامة المتصلة بتدريب الشرطة، وإنشاء نظام قضائي مستقل ودعمه من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها يجب الاضطلاع بها جميعا بنجاح. وهذه الأهداف التي ستدعمها البعثة المدنية الدولية في هايتي ستعزز إيجاد مناخ من الحرية والتسامح يفضي إلى تعزيز وجود ديمقراطية مؤسسية دائمة في هايتي.

والدور المفيد جدا الذي يتعين على مراقبي البعثة المدنية الدولية في هايتي أن يضطلعوا به في هذه المجالات الحاسمة يبرر أيضا تقديم الدعم المالي الكافي لبعثة الأمم المتحدة. ونأمل في أن تحصل اللجنة الخامسة التي ستنظر في أيار/مايو في تقرير جديد للأمين العام عن هذه المسألة على الموارد التي تحتاج البعثة المدنية الدولية في هايتي إليها للقيام بعملها على نحو صحيح.

وفي حين أن أحدا لا يشك في فائدة العملية التي على الجمعية العامة أن تمدد ولايتها، فإن حكومة فرنسا من جهتها تأسف لإلقاء ظلال من الشك على وجود البعثة نفسها لمجرد أن بعض المساهمين الرئيسيين الذين لا يدفعون الأنصبة المدينين بها للأمم المتحدة غير راغبين على ما يبدو في إعطائها الموارد التي هي في حاجة إليها.

السيد فاريلا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن مشروع القرار بشأن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي الوارد في الوثيقة A/50/L.67 والذي قام سفير الأرجنتين السيد اميليو كارديناس بعرضه توا وتقدمه شيلي بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء هايتي يتمتع بتأييد سياسي واسع النطاق في بلدي.

إن مشروع القرار، الذي يجدد ولاية مكون الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦، وفقا لأحكام وأشكال هذه البعثة المشتركة مع منظمة الدول الأمريكية، من شأنه أن يكون إشارة واضحة تعبر عن الثقة بشعب وحكومة هايتي والدعم لهما، اللذين يكافحان من أجل توطيد التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في إطار تقدمي، هو إطار إضفاء الطابع المؤسسي الديمقراطي.

وقد أيدت شيلي بحماس البعثة منذ البداية، وتعتبرها إسهاما قيّما وفعالا في عملية إضفاء الطابع الديمقراطي والتهدئة السياسية في هايتي ومن ثم تحقيق الاستقرار في المنطقة. وتساعد أنشطتها على توطيد التقدم بجميع أنواعه، ولا سيما تعزيز حقوق الإنسان ونظام العدالة، بما يمكن من إحراز تقدم سلمي صوب إيجاد ظروف حياة أفضل.

وتتعاون الأمم المتحدة، من خلال هذه البعثة، في تحقيق المصالحة الوطنية في هايتي، وفي تعزيز مؤسساتها الديمقراطية، وفي توطيد الاستقرار والتقدم السلمي صوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن المجتمع الدولي، بمشروع القرار هذا، سيساعد بالتأكيد على تفادي أي مخاطر تؤدي إلى عكس العمليات الاجتماعية الجارية. وإن أي عدم مبالاة من جانب المجتمع الدولي، لأي سبب من الأسباب، يمكن أن يؤدي عاجلا وليس آجلا إلى تفجير أزمات أكثر قسوة يكون من الأصعب عكسها.

ويسر وفد بلدي، باعتباره عضوا في مجموعة أصدقاء هايتي، التأييد الإجماعي والقوي لاستمرار بعثة الأمم المتحدة في هايتي وهو واثق بأن البُعد الأخلاقي والمعنوي للبعثة سيمكّن الدول الأعضاء في إطار القرار التقني الذي اتخذته اللجنة الخامسة من توفير التمويل لضمان الإنجاز الكامل للولاية.

السيد ليلونغ (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إذ تنظر الجمعية العامة مرة أخرى في البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي"، أنتهز هذه الفرصة، باسم شعب وحكومة هايتي، لأشكر بحرارة الجمعية على اهتمامها بهذا البند دائما.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على التزامه الدائم إزاء هايتي وأن أشيد بصفة خاصة بالسيد الأخضر الإبراهيمي، الذي أنجز توا بعثة ناجحة إلى هايتي. وأرحب بالممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد إنريك تير هورست وأتمنى له نجاحا مماثلا.

ويتعين علي أن أحيي الدور الذي قام به أصدقاء الأمين العام فيما يتعلق بمسألة هايتي - الأرجنتين وشيلي وفرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة - في

الحملة من أجل استعادة النظام الدستوري في هايتي. كما أعرب عن شكري الخاص لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عرضت هذا البند على الجمعية العامة في عام ١٩٩١ والتي أبدت دائما تضامنا راسخا مع هايتي.

لقد التزمت هايتي، طوال أزمة سياسية خطيرة استمرت طويلا حتى جعلت بلدي على شفا الانهيار، بالمصالحة الوطنية بغية إقامة دولة مؤسسة على القانون ونظام ديمقراطي قادر على ضمان تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع مواطنيه. وقد اتخذت خطوات رئيسية، خلال هذه العملية الطويلة، التي بدأت باستعادة النظام الدستوري في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وحققت أهداف أساسية هامة. وقد أكد الأمين العام، في تقاريره الدورية إلى الجمعية العامة، والتي نشكره عليها، على التقدم الحقيقي الذي أحرزته هايتي في مجالي الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ونحن من جانبنا، يمكننا أن نقدم بشعور بالفخر المشروع بتبليغ الجمعية العامة بعدة إنجازات في الحياة السياسية والاجتماعية لشعب هايتي: تولى الرئيس الثاني المنتخب ديمقراطيا في تاريخ بلدنا منصبه؛ ويتمتع شعب هايتي بحرياته الأساسية؛ وأستُعيدت السلطة التشريعية؛ ويقوم الموظفون المحليون المنتخبون بتحديد اختصاصاتهم وفقا لمبادئ الدستور المتعلقة باللامركزية؛ وإن القوات المسلحة - وهي عنصر رئيسي في زعزعة الاستقرار السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان في هايتي - قد جرى تسريحها في انتظار قرار برلماني يحدد مستقبلها؛ وقد أنشئت في النهاية الشرطة الوطنية المنصوص عليها في الدستور؛ ويعاد الآن بناء النظام القضائي. ومن ثم يجري بناء دولة ديمقراطية على نحو تدريجي.

وقد أمكن تحقيق هذا التطور الإيجابي في الحالة السياسية في هايتي عن طريق الدعم المستمر والفعال من جانب المجتمع الدولي، الذي وقف إلى جانب شعب هايتي في جهوده، مما يجعل وفد بلدي يشعر بامتنان عميق. وقد كان الإسهام الرئيسي في هذه التطورات من جانب بعثة الأمم المتحدة في هايتي التي شكلها مجلس الأمن، والبعثة المدنية الدولية في هايتي المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لرصد احترام حقوق الإنسان. فقد مكنت أنشطتها الحكومة السابقة من تهيئة مناخ الأمن في هايتي الذي مكن من استئناف النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وساعدت على تعزيز المؤسسات الديمقراطية، مؤدية دورا نشيطا في إجراء الانتخابات التي أجريت خلال عام ١٩٩٥.

وقد قامت البعثة المدنية الدولية في هايتي، بصفة خاصة، بتقديم المساعدة التقنية المفيدة جدا لسلطات هايتي في استخدام وسائل تحسين حالة حقوق الإنسان، ولهذا السبب طلب الرئيس بريفال تمديد العملية. وانتهز هذه الفرصة لكي أشيد بأفراد البعثة المدنية الدولية في هايتي على انجازاتهم.

لقد بدأت مرحلة جديدة في عملية المصالحة الوطنية في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦. وتعتزم حكومة الرئيس بريفال، خلال مدة ولايتها البالغة خمس سنوات، بينما تسعى من أجل توطيد الإنجازات الديمقراطية للحكومة السابقة، أن تضمن الاستقرار السياسي، وأن تقيم سلطة عامة، وأن تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسيتضمن عمل الحكومة لتحقيق هذه الأهداف التدابير التالية: إجراء إصلاحات عميقة للإدارة العامة بغية جعلها أكثر فعالية وذات قدرة أكبر في تأييد الدولة من أجل تنفيذ مهمتها؛ وإصلاح النظام القضائي لجعله أكثر مصداقية وحداثة وإتاحة للجميع؛ وتعزيز الشرطة الوطنية والاهتمام بتدريبها وانضباطها؛ وإصلاح نظام السجون، حتى تستطيع السلطة الوطنية لإدارة السجون ضمان الظروف الإنسانية لاحتجاز واحترام حقوق السجناء؛ وتنفيذ سياسة اقتصادية تكون واقعية ولكنها قادرة على تحقيق تنمية مستدامة شاملة؛ وتنفيذ سياسة اجتماعية ترمي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب والالتحام الوطني.

وفي هذه المرحلة الجديدة، لا يزال البلد بحاجة إلى المساعدة الدولية، لأن مواردنا محدودة للغاية. فإن الإعاقة المفاجئة للعملية الديمقراطية في عام ١٩٩١ وما تبعها من الحظر الدولي قد فاقما الانحلال الذي وقع في هايتي نتيجة ثلاثين سنة من الديكتاتورية ونتيجة عقد من عدم الاستقرار السياسي. ونحث المجتمع

الدولي على مواصلة تقديم الدعم لنا في هذا الجهد العظيم، جهد التعمير الوطني.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود الولايات المتحدة أن تعرب عن تقديرها للعمل القيم الذي تؤديه البعثة المدنية الدولية في هايتي ولا تزال تؤديه هناك. فمراقبو هذه البعثة الذي يمثلون ٤٦ بلدا يساعدون على تعزيز احترام حقوق الإنسان في هايتي، ويقدمون مثالا ممتازا للتنسيق الفعال جدا القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وفي كل يوم تقدم جهودهم برهانا ملموسا على التزام المجتمع الدولي ببناء الديمقراطية وإرساء سيادة القانون في هايتي.

ولقد اضطلعت البعثة المدنية الدولية بدور حيوي في رصد الحالة العامة لحقوق الإنسان في هايتي، وفي التحقيق في الانتهاكات الفردية. كما راقبت جولات متعاقبة من الانتخابات الوطنية في العام الماضي. وساعد وجودها حكومة هايتي وشعبها على تهيئة ظروف تحسنت فيها حالة حقوق الإنسان تحسنا جذريا أثناء العام ونصف العام الماضيين. ومناخ قمع حقوق الإنسان الذي كان سائدا في هايتي أفسح الطريق لمناخ تحترم فيه السلطات حرية التعبير وحرية التجمع، ولا يخاف فيه الناس من الاعتقال التعسفي، وتحمي فيه الشرطة حقوق الإنسان بدلا من أن تنتهكها، ويستطيع فيه كل هايتي رجلا كان أو امرأة أن يصوت بحرية وسلام في الانتخابات المحلية والوطنية على السواء، ويخلف فيه رئيس منتخب ديمقراطيا رئيسا آخر منتخبا أيضا بالطرق الديمقراطية.

ونظرنا اليوم في تمديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي يذكرنا أيضا بأنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. فمؤسسات هايتي الديمقراطية ما زالت هشة. والشرطة الوطنية الهايتية ما زالت حديثة العهد وقليلة الخبرة، والنظام القضائي يحتاج إلى إصلاح شامل. وثمة حاجة إلى أن تجري سلطات الشرطة والقضاء الهايتية المختصة تحقيقات شاملة في عمليات الاغتيال الإجرامية وذات الدوافع السياسية، بما في ذلك حوادث القتل التي تمت على نمط عمليات الإعدام. وتحتاج الحكومة الهايتية إلى اتخاذ خطوات لتعميق إيمان الشعب الهايتي بالشرطة والمحاكم وبصناديق الاقتراع أيضا. وحكومة بلدي، مع حكومات أخرى عديدة، تشعر بمنتهى الفخر لمشاركتها في هذه الجهود إلى جانب الرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة في هايتي ومنظمة الدول الأمريكية والبعثة المدنية الدولية في هايتي. وما زلنا على التزامنا التام بمساعدة هايتي على الطريق المؤدي إلى الديمقراطية. وهذا الطريق سيكون طويلا، وسيكون تجديدنا لولاية البعثة المدنية الدولية اليوم بمثابة ضمان لمواصلة التقدم.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أقول إننا سررنا بالإجراء المتخذ في اللجنة الخامسة بخصوص تمويل هذه العملية التي نعتبرها ذات أولوية قصوى، ونتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي طلبته اللجنة الخامسة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

ونشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/50/L.67. وتقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار وارد في الوثيقة A/50/913.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.67. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.67؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.67 (القرار ٨٦/٥٠ باء).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٣٨ من جدول الأعمال.

البند ٤٥ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

تقرير الأمين العام (A/50/881)

مذكرة من الأمين العام (A/50/878)

رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الأمين العام (A/50/891)

مشروع قرار (A/50/L.68)

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/914)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك ليعرض مشروع القرار A/50/L.68.

السيد البين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.68 والمعنون "بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا"، وذلك نيابة عن مقدمي مشروع القرار - الاتحاد الروسي واسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك.

ومما يبعث على الارتياح الخاص أن المفاوضات بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي أسفرت بالفعل، كما يشير الأمين العام في تقريره، عن عدد من الاتفاقات الهامة، وعززت الاقتناع بأن السلام أمر أساسي لا غنى عنه. لقد أصبحت المؤسسات الديمقراطية في غواتيمالا أكثر قوة، وهي تحظى من الجماهير بدعم أكبر. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه القائل بأن البعثة ساهمت في وضع عملية السلام وحماية حقوق الإنسان في مقدمة جدول الأعمال السياسي.

لقد بدأت مرحلة حوار جديدة بين الحكومة وقادة الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي. وهناك تصميم واضح لدى الجانبين على التحرك قدما بشأن المسائل المعلقة في جدول أعمال المفاوضات التي تجري أساسا في المكسيك. كما اتخذت تدابير ملموسة نحو الانفراج وبناء الثقة، وهي تدابير أساسية لتعجيل مسيرة السلام.

وفي ضوء التأييد الذي أعربت عنه حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي وقطاعات عريضة من المجتمع الغواتيمالي، أوصى الأمين العام بأن يؤذن بتجديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها تسعة شهور وثلاثة عشر يوما، أي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ونحن، مقدمي مشروع القرار، نوافق على هذه التوصية ونؤيدها.

ومشروع القرار الذي نقدمه اليوم لتنظر فيه الجمعية العامة يحيط علما بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقريرين الثالث والرابع لمدير البعثة فيما يتعلق بامتثال حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي لالتزاماتهما بموجب الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان وبالجوانب المتصلة بحقوق الإنسان من الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين. ويشيد بالدعم الذي تتلقاه البعثة من حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، ويبرز القلق لعدم كفاية تنفيذ الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان، وبخاصة التقاعس في اعتماد تدابير وفقا لتوصيات البعثة طوال عام ١٩٩٥. ويرحب بالالتزام الذي أعرب عنه الرئيس ألفارو أرسو بمواصلة عملية إقرار السلم مع الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي ضمن الاتفاق الإطاري المبرم في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ويرحب كذلك بدعمه للبعثة، وبالتزام الطرفين بتنشيط مفاوضاتهما بغية التبكير بتوقيع اتفاق نهائي للسلم.

وفي منطوق مشروع القرار، تقرر الجمعية الإذن بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا لفترة أخرى، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وفقا لتوصيات الأمين العام.

وستطلب الجمعية، باعتمادها لهذا المشروع، إلى حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي اتخاذ إجراءات فعلية لتنفيذ التوصيات الواردة في

تقريري مدير البعثة والامتثال التام لالتزاماتهما بموجب الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان وللجوانب المتصلة بحقوق الإنسان من الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين.

ويعيد مشروع القرار تأكيد أهمية تعهد الطرفين بمواصلة تقديم أكبر دعم ممكن للبعثة وأي تعاون تحتاجه لتنفيذ مهامها، خصوصا فيما يتعلق بأمن أفراد البعثة.

ويشجع مشروع القرار الطرفين على السعي إلى التبكير، قدر الإمكان، بإبرام اتفاق نهائي للسلم.

ويطلب إلى الطرفين اتخاذ كل ما يلزم من خطوات لتبديد معاناة السكان المدنيين، فضلا عما يلزم من تدابير ترمي إلى بناء الثقة بينهما.

كما أنه يدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه للأنشطة التي تقوم بها البعثة، بالتعاون مع برامج الأمم المتحدة ووكالاتها، بغية تيسير تنفيذ الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان، وبخاصة عن طريق تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لعملية إقرار السلم في غواتيمالا.

وأخيرا، يطلب إلى الأمين العام أن يبقي الجمعية العامة على علم تام بتنفيذ هذا القرار.

لقد أسهمت بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا في تهيئة الظروف اللازمة لإيجاد حل سياسي لمواجهة دامت أكثر من ثلاثة عقود. ونحن وبقية المشاركين في تقديم مشروع القرار على اقتناع راسخ بأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا يعبر عن دعم المجتمع الدولي الثابت للجهود التي يبذلها شعب غواتيمالا من أجل تحقيق السلم والمصالحة في وطنه. وإن المسار الذي يتخذه الحوار والمفاوضات يبشر بالخير. وأننا على ثقة من أن ما يبديه الطرفان من تفان وإرادة سياسية سيسفر عنه قريبا التوقيع على اتفاق للسلام.

وفي ضوء جميع هذه الاعتبارات، نثق بأن مشروع القرار - الذي هو تعبير عن التزام المجتمع الدولي بعملية السلام في غواتيمالا - سيعتمد بالاجماع.

السيد فيرارين (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وتؤيد البلدان التالية هذا البيان: بولندا ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص ومالطة وهنغاريا.

إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ مع بالغ التقدير أن بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا واصلت، منذ إنشائها من قبل الجمعية العامة، العمل على تهيئة مناخ من الاحترام المتزايد لحقوق الإنسان في غواتيمالا، من جانب الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي على السواء، مما أدى إلى تحسين فرص عملية السلام في ذلك البلد.

والاتحاد الأوروبي يلاحظ أيضا ما ورد في تقرير الأمين العام من أن البعثة تمكنت من تنفيذ مهمتها بالكامل، ويرغب في أن يشيد بالطرفين على تعاونهما.

إننا نؤيد بالكامل استنتاجات البعثة وتوصياتها العامة، التي تتضمن بعض الجوانب الإيجابية، ولكننا نؤكد أيضا على أن انتهاكات خطيرة ومتكررة لحقوق الإنسان ارتكبت ولا تزال ترتكب في غواتيمالا لا يجري التحقيق فيها أو المعاقبة عليها. وأن الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي مسؤولان معا، إما بسبب القيام أو عدم القيام بإجراء، عن عدم الامتثال لالتزامات حقوق الإنسان بموجب الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان.

ومن جملة العوامل الإيجابية، يستحق التأكيد الخالص وقف الحكومة للتجنيد الإجباري في الخدمة العسكرية، واعتدالها الأكبر في استخدام القوة من جانب الشرطة وقوات الأمن، وميل الجيش إلى إبداء قدر أكبر من ضبط النفس في الصراع المسلح. ومن بين الخطوات الإيجابية التي اتخذها الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي نلاحظ اتجاهه مؤخرا إلى ضبط النفس في الأنشطة العسكرية ووقفه للأعمال القتالية من جانب واحد خلال الانتخابات من أجل تشجيع ممارسة الحقوق السياسية.

وعلى الرغم من هذه الجهود الحميدة، من الواضح أن مناخ العنف وانعدام الأمن لا يزال سائدا في غواتيمالا، وأن تقرير الأمين العام يوضح بجلاء، في هذا المجال، أن الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي يتحملان المسؤولية عن هذه الحالة.

لم تكافح الحكومة حتى الآن بفعالية استمرار الإفلات من العقاب، الذي يشكل العقبة الأساسية أمام التمتع بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، نؤيد توصية البعثة للحكومة بالنهوض بسياسة شاملة وملزمة ضد الإفلات من العقاب.

والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي مسؤول عن الانتهاكات المستمرة لالتزاماته المتصلة بحقوق الإنسان وهي الانتهاكات التي ارتكبت في سياق الصراع المسلح، والتي أدت، في جملة أمور، إلى قيام أفراد من الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي بأعمال لم يعاقبوا عليها.

وفي هذا السياق، يرغب الاتحاد الأوروبي في تذكير الطرفين بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٤٩، ويدعو الطرفين إلى الامتثال التام لالتزاماتهما بموجب الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان. ويجب عليهما أيضا القيام بخطوات محددة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير البعثة، التي يتضح حتى الآن أنه لا يجري اتباعها أو لا توضع موضع التنفيذ الصحيح دائما. ونشجع أيضا على الامتثال للتوصيات التي أصدرتها الخبيرة المستقلة للجنة حقوق الإنسان، السيدة مونيكا بينتو.

وعلى الرغم من ذلك تشجعنا المؤشرات المتزايدة بأن التمتع بحقوق الإنسان في غواتيمالا سيصبح أكثر اكتمالا. فالتقدم في عملية السلام وفي عملية الانتقال السياسي، والمشاركة المتزايدة للسكان الأصليين في الحياة الوطنية، والوعي الأكبر على أعلى مستوى من مستويات الحكومة ولدى المجتمع المدني بوجوب مكافحة الإفلات من العقاب، كل ذلك مصدر للأمل المجدد في مستقبل أفضل.

وفي رأي الاتحاد الأوروبي أن الحالة في غواتيمالا تزداد تحسنا وأن مفاوضات السلام الجارية حققت زخما إيجابيا كبيرا. وفي هذا الصدد، نعتقد أن استئناف المفاوضات بين الطرفين في ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير في المكسيك يمثل دليلا إيجابيا جدا على إرادتهما للحفاظ على هذا الزخم. وفي هذا الصدد، يعرب الاتحاد الأوروبي عن ارتياحه الشديد إزاء الإعلان مؤخرا من جانب الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي بالوقف المؤقت للعمليات العسكرية الهجومية، واستجابة الرئيس الفارو أرسو، الذي أصدر تعليمات إلى الجيش بوقف عمليات مكافحة العصيان.

ولهذا السبب يعتقد الاتحاد الأوروبي بقوة أن وجود البعثة له قيمة بالغة ويمكنه أن يسهم إسهاما كبيرا في زيادة تحسين الحالة في البلد. ولذلك نرى أنه ينبغي تجديد ولايتها للفترة التي أوصى بها الأمين العام.

وفي هذا الصدد، أحاط الاتحاد الأوروبي علما مع بالغ القلق برسالة الأمين العام الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة، والمعممة في الوثيقة A/50/891، حيث ينبه الدول الأعضاء إلى الآثار المترتبة على التماسه تنفيذ ولايات ممددة مثل ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقيق من حالة حقوق الإنسان وفي الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا دون أن يكون متوافرا في الوقت نفسه التمويل الإضافي الكافي. وإن الاتحاد الأوروبي بوصفه مساهما كبيرا في ميزانية الأمم المتحدة وفي ميزانية حفظ السلام - حيث يوفر حاليا ٥٠ في المائة من التدفق النقدي الفعلي - يدرك هذه الآثار. ونتشاطر تماما الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام وهو أن بعثات حقوق الإنسان قد أنشئت من أجل المساعدة على إنهاء الصراعات التي طال أمدها وعلى تهيئة ظروف إقامة سلام دائم في البلدان المعنية.

ونرى أنه ليس بالإمكان في هذه المرحلة التوصل إلى فهم واضح لما إذا كانت التخصيصات الإضافية ضرورية، أو لما إذا كان يمكن أن يتوقع على نحو معقول الاستيعاب الجزئي لنفقات بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان وفي الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا في إطار الموارد المتاحة. واسمحوا لي أن أقول إن الاتحاد الأوروبي على استعداد للموافقة على تمويل هذه البعثة بأنصبة مقررة إضافية إذا ثبت أن من المستحيل استيعاب هذه النفقات من خلال الوفورات

في الميزانية البرنامجية. وإلى هذا الحد، قد لا يكون متاحا في نهاية المطاف الاضطلاع بهذه الأنشطة في إطار الموارد المتاحة.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه، بوجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، تسهم الأمم المتحدة بنشاط وبصورة إيجابية في عملية السلام في غواتيمالا، إذ تساعد وتشجع الأطراف على التوصل إلى تحقيق سلام راسخ ودائم، مما يسمح بإرساء أسس الديمقراطية والتنمية والمصالحة الوطنية الفعلية في مناخ من الحرية والعدالة.

السيد لاكلاوسترا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد تكلم ممثل إيطاليا في هذه المناقشة باسم الاتحاد الأوروبي. ومن الواضح أن وفد بلدي يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به. إلا أنني أود أن أدلي ببضع تعقيبات إضافية نظرا لأن اسبانيا تشغل مواقع ثلاثة بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا، وبوصفها بلدا يسهم بأفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا وبلدا وفر للبعثة ضباطه العسكريين.

وهذه الدرجة العالية من مشاركة اسبانيا تدلل على الأهمية الكبيرة التي يوليها بلدي للحالة في غواتيمالا. ولذا فإن ما يبعث على ارتياحنا أن نشارك في مناقشة اليوم، للإعراب عن آمالنا للتطور الإيجابي في عملية السلام في غواتيمالا وللتأكيد مرة أخرى على الأهمية التي نوليها لاستمرار وجود الأمم المتحدة في غواتيمالا، سواء من خلال بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، ومن خلال دورها بوصفها وسيطا في مفاوضات السلام بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي.

وفي هذا السياق يعتقد وفد بلدي أن الاعتبارات المتعلقة بالميزانية والمتصلة بتمديد البعثة في غواتيمالا ينبغي معالجتها من وجهة نظر الظروف المشجعة السائدة الآن في الميدان، التي تبشر بالخير للإبرام الناجح لعملية السلام. ولذا نرى من الضروري أن نأخذ في الاعتبار رسالة الأمين العام المؤرخة ١٢ آذار/مارس ١٩٩٦ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة والتي تشير إلى ميزانية المنظمة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وفي أية حالة يجب علينا أن نتمكن من ضمان نجاعة بعثات مثل بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا.

فالانتخابات العامة التي أجريت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ مثلت معلما هاما بارزا في طريق توطيد الديمقراطية في غواتيمالا. وكان هناك مستوى عال من المشاركة الشعبية وتواجد الأحزاب السياسية التي كانت غائبة في الانتخابات السابقة، مما أسفر عن الصفة التمثيلية البرلمانية والشرعية الأقوى. فالرئيس الجديد للجمهورية، الفارو أرسو، بدأ ولايته بالتأكيد مجددا على التزام حكومته الراسخ بعملية السلام وباتخاذ سلسلة من التدابير التي تستهدف النهوض بهذه العملية وتعزيز الطابع الديمقراطي للمؤسسات ودولة القانون. وكل هذا بشير خير للعام ١٩٩٦ كسنة حاسمة بالنسبة لغواتيمالا تحمل معها فرصة حقيقية للأطراف لأن تتوصل إلى اتفاق سلام شامل.

وفي الواقع، ومع بشائر الخير هذه وجو الثقة المؤاتي الذي برز بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، استؤنفت المفاوضات بين الأطراف في مكسيكو سيتي في ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير الماضي. ويجب علينا أن نؤكد على حقيقة أن الأطراف أعربت عن إرادتها القوية في التوصل إلى اتفاق للسلام يكون راسخا ودائما في اقرب وقت ممكن، وأعربت عن نيتها في أن تفضي كل جولة من جولات المفاوضات إلى احراز تقدم ملموس. والأطراف مستعدة، بصورة خاصة، للتوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والحالة الزراعية، على أساس ورقة العمل ذات الصلة.

وتثني اسبانيا على هذا الزخم الذي يُعطي لعملية السلام وتثق بأن حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي سيظهران المرونة في المفاوضات، وذلك كيما يتم التوصل إلى اتفاق مرض بشأن هذا الفصل الهام جدا. وإننا لعلى اقتناع بأن عمل الوساطة الذي تضطلع به الأمم المتحدة سيساعد الأطراف بصورة فعالة، تمشيا مع طلبها، وسيولد بالتالي أفضل الظروف الممكنة لنجاح هذه الجولة. ويجب على مختلف قطاعات المجتمع الغواتيمالي أيضا أن تعزز هذه الإمكانية من خلال دعمها لها.

ويود وفد بلدي أن يؤكد على ارتياحه إزاء التقدم المحرز في المفاوضات بين الأطراف، حيث توصلت حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي إلى تفاهم مشترك بشأن تحقيق اتفاق يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وبشأن الحالة الزراعية. وسلم الطرفان بأن هذا من شأنه أن يساعد في التغلب على الحالة الراهنة للصراع الاجتماعي في المجتمع الغواتيمالي، وفي الاستجابة للاحتياجات الملحة للسكان وفي تعزيز إمكانية الشعب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال نموذج إنمائي يسمح باشتراك الشعب.

وسيتابع المجتمع الدولي عن كثب تطور هذه المسائل، إذ أن النتائج التي ستتحقق في النهاية ستمكّن من إرساء أسس الديمقراطية في غواتيمالا والبدء بمفاوضات بشأن الجوانب المتبقية من عملية السلام، وخصوصا تعزيز السلطة المدنية ودور القوات المسلحة في مجتمع ديمقراطي.

ولذا باتت في أيدي الطرفين، وفي ظل مناخ مؤات وبدعم من الشعب الغواتيمالي برمته ودعمنا نحن جميعا، الإمكانية الفعلية لوضع نهاية إلى الأبد لأكثر الحروب الأهلية دموية التي حلت بمجتمعنا الأيبيري - الأمريكي.

لقد أشار وفد بلدي باهتمام إلى التقرير الرابع لمدير بعثة الأمم المتحدة للتحقق، الذي يشمل الفترة من ٢١ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويقدم تقريرا واسع النطاق عن السنة الأولى من عمل البعثة، منذ إنشائها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

وإن النتائج العامة التي خلص إليها هامة وتشير إلى تعزيز الخطوات الإيجابية التي اتخذها الطرفان.

ويشير التقرير - ونعتقد أنه محق تماما - إلى مسؤولية مختلف أجهزة الدولة في مكافحة الافلات من العقاب. ولهذا، يسرنا أن الرئيس أرسو، في خطابه الافتتاحي، أكد على التزامه بـ "محاربة الافلات من العقاب وجها لوجه"، والقضاء على التمييز ضد السكان الأصليين، والسعي من أجل السلام. والتدابير التي اتخذتها حكومته في بداية العام تؤكد على حقيقة أن التزامه يتجسد في أفعال ملموسة، تستهدف تعزيز السلطة المدنية وحكم القانون.

ويؤكد الأمين العام في تقريره عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق على أن من الضروري أن تعتمد حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي التدابير الضرورية لتنفيذ توصيات البعثة، التي غالبا ما مرت دون تنفيذ. وإننا نؤيد هذا النداء، الذي يتسم بأهمية خاصة في المرحلة الحالية من عملية السلام، في سياق يشتمل على عناصر الأمل بالامتثال التام بحقوق الإنسان وفي أعقاب انتخابات أعرب فيها الشعب عن ثقته بأن هذه المرحلة الجديدة ستتيح المجال، مرة وإلى الأبد، تضميد جراح صراع أريقت فيه دماء كثيرة.

إن مشروع القرار A/50/L.68 الذي صاغت اسبانيا نصه وهي تقدمه مع البلدان الأخرى في مجموعة أصدقاء غواتيمالا، والذي تقترح الجمعية العامة أن تعتمده اليوم - بتوافق الآراء حسبما نعتقد - يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وفقا لتوصيات الأمين العام. ونحن نعرب من خلاله عن ثقتنا بأن الطرفين والمجتمع الغواتيمالي عموما سيحرزان تقدما ملموسا نحو التوصل إلى تحقيق سلام راسخ ودائم وتعزيز الديمقراطية ودولة القانون التي تشكل فيها المصالحة الوطنية والتنمية والرفاهية في مناخ من الحرية والعدالة واحترام حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من حياة كل مواطن في غواتيمالا.

السيد وايد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): توافق السويد بالكامل على البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن أعضاء الاتحاد الأوروبي.

إن عملية السلام في غواتيمالا بلغت منعطفا خطيرا. ولقد شهد العام الماضي إحراز تقدم هام، وباتت عملية السلام تبشر الآن بالخير في المستقبل. ويتطلب الاختتام الناجح لمفاوضات السلام استمرار تصميم والتزام الطرفين، والدعم النشط من قبل المجتمع الدولي. وبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا ووحدة غواتيمالا التابعة للأمانة العامة لديهما معا دور هام للاضطلاع به في هذه الجهود.

وترحب السويد بالقرار الأخير للاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي القاضي بتعليق العمليات العسكرية من طرف واحد، فضلا عن القرار اللاحق الذي اتخذه الرئيس أرسو القاضي بتوجيه تعليمات إلى الجيش بوقف العمليات المضادة للعصيان. وتلاحظ أيضا مع الارتياح بانتهاء آخر جولة للمفاوضات يوم ٣٠ آذار/مارس ضمن إطار عملية السلام، والتي أمكن وسيط الأمم المتحدة بعدها من رفع تقرير عن مزيد من التقدم المحرز صوب إبرام اتفاق بشأن الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والحالة الزراعية.

ويحدونا أمل وطيد في أن تستمر مفاوضات السلام وفقا لما هو مقرر. وفيما تتواصل المفاوضات في المجالات التي لا يزال يتعين بحثها، من الضروري، مع ذلك، أن تُنفذ بالكامل الالتزامات التي تعهد بها الطرفان فعلا ضمن إطار عملية السلام. ولا يمكن إيجاد الزخم والثقة اللازمين من أجل التزامات أخرى إلا من خلال وفاء الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي معا بالالتزامات التي تم التعهد بها فعلا.

ولا تزال انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تحدث في غواتيمالا، الأمر الذي يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والاتفاق الغواتيمالي الشامل بشأن حقوق الإنسان. ويخلص التقرير الذي رفعته إلى هذه الجمعية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان وهي الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا إلى أن أغلبية انتهاكات حقوق الإنسان كان مصدرها عملاء للدولة أو لمجموعات ذات صلة بالدولة، أو كانت نتيجة تقصير الدولة في كفالة الأمن لمواطنيها. وفي هذا السياق، نطلب إلى الحكومة أن تكفل الاحترام الكامل لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وللالتزامات الملزمة بها بموجب اتفاقات أخرى ضمن عملية السلام، ويجب اتخاذ إجراء حاسم بصورة خاصة ضد انتشار الإفلات من العقاب، والذي حسبما قال الأمين العام،

"ظل هو العقبة الأساسية أمام التمتع بحقوق الإنسان". (A/50/881، الفقرة ٦)

في غواتيمالا. وتلاحظ السويد أذن مع الارتياح أن حكومة الرئيس أرسو بدأت تتخذ خلال الأشهر القليلة الأولى من حكمها إجراءات ضد العنف والإفلات من العقاب، ونحث الحكومة على استمرار اتخاذها لهذه الإجراءات الصعبة ولكن الحيوية.

ونحث أيضا الحكومة على تعزيز تنفيذ الاتفاق بشأن الهوية وحقوق السكان الأصليين، بما في ذلك إنشاء آليات مناسبة لإجراء مشاورات مع منظمات السكان الأصليين. ونلاحظ في هذا السياق القرار الذي اتخذه البرلمان الغواتيمالي في آذار/مارس والقاضي بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٦٩.

وخلال الصراع المسلح في غواتيمالا، تعرض السكان المدنيون لأنواع من سوء المعاملة المثيرة للجزع. ويتحمل الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي نصيبه من المسؤولية عن هذه الانتهاكات. ونلاحظ مع القلق استمرار التهديدات المتعلقة بما يسمى بضريبة الحرب، انتهاكا لالتزامات الاتحاد وفقا لاتفاقات السلام. وتشاطر السويد القلق الذي أعربت عنه بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا إزاء انعدام التدابير المتخذة من أجل متابعة وتنفيذ توصيات البعثة. ونحن نحث الطرفين كليهما على الامتثال لهذه التوصيات، فضلا عن التوصيات التي أصدرتها الخبيرة المستقلة التابعة للجنة حقوق الإنسان، السيدة مونيكا بينتو.

وتؤيد السويد تأييدا راسخا العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، وأسهمت إسهاما كبيرا في الصندوق الاستئماني لعملية السلام في غواتيمالا. ويسرنا أنه تم التوصل إلى تسوية تتعلق بتمويل البعثة الأمر الذي يمكّن من اتخاذ قرار اليوم بتمديد ولاية العملية. ومع ذلك، تبقى على عاتقنا مسؤولية استمرار كفالة أساس مالي سليم للبعثة، مثلما أوجزته رئاسة الاتحاد الأوروبي. ويحسن بنا أن نتذكر ذلك عندما تثار المسألة المالية مرة أخرى في أيار/مايو. وسنحتاج في ذلك الوقت إلى العودة إلى المشكلة الأساسية التي أبرزها الأمين العام في رسالته الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة وهي الحاجة إلى توفير موارد تكفي العمليات التي توليها الجمعية العامة. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن هذه المشكلة لا تتعلق بالميزانية، بل هي مشكلة تتعلق بقدرة الأمم المتحدة على العمل في الميدان من أجل السلام والأمن. والتأخير في اعتماد مشروع القرار المعروض اليوم لم يكن نتيجة الخلاف في الرأي بشأن الحاجة إلى استمرار وجود الأمم المتحدة في غواتيمالا، وليس بالتأكيد بشأن قيمة العمل الحيوي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. ويجب ألا يكون هناك شك في دعم المجتمع الدولي لعمل البعثة، ونحن نرحب بتمديد ولاية البعثة.

وستواصل السويد الإسهام في عملية السلام في غواتيمالا وفي العمل الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في ذلك البلد. ونظرا للمضاعفات المالية المترتبة على الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا، لم نجد من الممكن أن نكون من مقدمي مشروع القرار هذا العام. وكنا نرحب لولا هذا بفرصة أن نكون مرة أخرى من مقدمي مشروع القرار بشأن غواتيمالا وبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الولايات المتحدة، بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء غواتيمالا بشأن عملية السلام الغواتيمالية، تفخر بأن تكون من مقدمي مشروع القرار A/50/L.68 الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

إن عمل بعثة الأمم المتحدة في رصد امتثال حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي لالتزاماتهما وفقا للاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان ووفقا لجوانب حقوق الإنسان في الاتفاق بشأن الهوية وحقوق السكان الأصليين هام بالنسبة إلى تهيئة جو من الثقة والحرية بعيدا عن التخويف الأمر الذي سيشجع على اختتام مفاوضات السلام فورا وبنجاح.

وترحب الولايات المتحدة بهذه الفرصة للإشادة بمدير بعثة الأمم المتحدة السيد ليوناردو فرانكو ممثل الأرجنتين، وموظفي البعثة من مراقبين ومسؤولين دوليين، على ما قدموه من إسهام في تطوير مجتمع سلمي وديمقراطي في غواتيمالا. والتفاني وسعة الحيلة والشجاعة، وهي الصفات التي أظهروها في أنشطتهم اليومية في غواتيمالا، لا تشرف الأمم المتحدة بوصفها مؤسسة فحسب، بل تشكل أيضا مثالا للمسؤولين المدنيين والعسكريين في غواتيمالا. وقيام بعثة الأمم المتحدة بالإفادة بصورة مستفيضة واحترافية ونزيهة عن انتهاكات حقوق الإنسان يوفر وسيلة هامة للحكومة الغواتيمالية في سعيها إلى تحسين المؤسسات الحكومية الموكول إليها دعم حقوق الإنسان، ولمجتمع المانحين الدولي الذي يسعى إلى تقديم المساعدة في هذا المسعى.

وتود الولايات المتحدة أن تسلم بالخطوة الهامة التي اتخذتها حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي لوقف العمليات العسكرية الهجومية. وهذه الخطوة الشجاعة لإنهاء الأعمال القتالية المسلحة إسهام قيم صوب تحقيق نهاية ناجحة لمفاوضات السلم وإنهاء المعاناة التي قاسى منها شعب غواتيمالا طوال صراع مدني استمر ٣٥ سنة.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أقول إننا مسرورون بالعمل الذي قامت به اللجنة الخامسة فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان، وهو التمويل

الذي نعتبره أولوية أولى. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي طلبته اللجنة الخامسة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/50/L.68. المعنون "بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا".

وقد ورد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في الوثيقة A/50/914.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.68؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.68 (القرار ٥٠/٢٢٠).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة غواتيمالا.

السيدة فونتيس أوريانا (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): شرف وفدي أن يعرب عن تقدير شعب وحكومة غواتيمالا للمجتمع الدولي، الذي يمثل بجدارة في هذه الجمعية، لإبدائه مرة أخرى التزامه الراسخ بعملية السلم في غواتيمالا، من خلال تجديد بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا للمرة الثالثة، وهو التجديد الذي اتفق عليه توا من خلال اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.68 بتوافق الآراء.

كما نعرب عن تقديرنا للمشاركين في تقديم مشروع القرار هذا، ولا سيما البلدان الأعضاء في مجموعة أصدقاء عملية السلم. ولا حاجة إلى أن نؤكد مرة أخرى امتناننا العميق للأمين العام لدعمه المتواصل لعملية السلم، ولمساعديه، على جهودهم في تولي المهام الصعبة التي تنطوي هذه العملية عليها.

ومما يقلقنا قلقا خطيرا حقا أن الولاية التي كان من المتوقع أن يجري تمديدها إلى نهاية هذه السنة، لا تمدد إلا إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦، لأسباب مالية نعرفها جميعا. ومع ذلك، إننا نتفهم جيدا أن البديل الوحيد لهذا التقصير المؤسف للولاية المخطط لها أصلا كان إلغاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق. ونحن واثقون من أنه في الفترة التي حددناها من خلال هذا الإجراء المؤقت، سيكون من الممكن اتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين تلك البعثة، كما هو متوقع، من مواصلة العمل حتى نهاية السنة.

ومن المستحيل تقريبا أن نغالي في التأكيد على مدى الأهمية التي توليها غواتيمالا لرؤية التتويج الفوري لعملية السلام، من خلال إقامة سلم دائم وراسخ، تلك العملية التي نشارك فيها والتي تعززها بقوة مجددة حكومة الجمهورية والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي.

ومن بين الوسائل الأساسية الهامة لتسهيل وتشجيع وتعزيز المفاوضات وتهيئة الظروف المناسبة لنجاحها، مواصلة ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق المنشأة بناء على طلب الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، خلال فترة عملية السلام.

وبينما يرجع آخر معلم بارز تجدر الإشارة إليه في المفاوضات - الاتفاق على هوية وحقوق الشعوب الأصلية - إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، يجب أن نلاحظ أن المفاوضات بين الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي وخصوصا منذ تولت السلطة حكومة الرئيس الفارو أرسو إيريغوين قبل شهرين ونصف شهر تماما، قد أعيد تنشيطها بحصولها على زخم جديد ومشجع. ومن ثم، في نهاية ثلاثة أيام من المحادثات التي أجريت في مكسيكو سيتي، والتي انتهت في الشهر الماضي، اتفق كل من الطرفين على تأكيد ضرورة التغلب على المشاكل الاجتماعية المفرقة التي تضر بالبلد، وإنهاء الصراع المسلح الذي أدى إلى نزيف الدم في البلد وإفقاره في السنوات الست والثلاثين الماضية. وينبغي أن نؤكد أيضا على أنه قبل بضعة أيام اتفقت الحكومة

والاتحاد الثوري على أن ينهيا مؤقتا العمل العسكري. وإن هذه الخطوة، بالإضافة إلى فوائدها الفعلية، تطور مشجع للغاية، يوفر آفاقا للاختتام الناجح لعملية السلم في المستقبل القريب.

وتعتقد حكومة غواتيمالا بأن تحقيق هذا الهدف البالغ الأهمية الذي يتوق إليه شعب غواتيمالا ليس مجرد شرط لا غنى عنه لإزالة المشاكل المأساوية الكثيرة التي تحيق بالبلد في مجال حقوق الإنسان، ومن بينها، كما أظهرت البعثة، مشكلة الإفلات من العقاب. وإن استتباب السلم سيكون عاملا حاسما أيضا في مساعدة البلد على شق طريقه صوب التطبيع في مجالات حقوق الإنسان، واحترام حكم القانون، وبناء الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا نأمل أن نتمكن في إطار الفترة القصيرة التي منحناها، من إيجاد الوسائل اللازمة للسماح بمواصلة ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٤٥ من جدول الأعمال.

برنامج الأعمال

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي ببيان فيما يتعلق بالفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي المعني بخطة للسلام.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين قد شكلت فريقا عاملا مفتوح العضوية غير رسمي بشأن خطة للسلام وقد عيَّن رئيس الجمعية الممثل الدائم لمصر، سعادة السيد نبيل العربي رئيسا له. كما يذكر الأعضاء أن الفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي قد اجتمع مرة أخرى خلال الدورة التاسعة والأربعين وأن رئيس الجمعية قد عين مرة أخرى السفير العربي رئيسا للفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي. وقد أوصت الجمعية في جلستها العامة الثامنة بعد المئة المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بأن يواصل الفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي عقد جلساته خلال الدورة الخمسين.

وقد أبلغ السفير العربي مؤخرا رئيس الجمعية بأنه، بسبب ارتباطات عديدة أخرى، لم يعد قادرا على مواصلة العمل رئيسا للفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي. وفي هذا الصدد، طلب رئيس الجمعية مني أن أبلغ الأعضاء بأنه عقب المشاورات، عين الممثل الدائم لناميبيا سعادة السيد تونغورو هواراكا لتولي رئاسة الفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي المعني بخطة للسلام.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر، باسم الجمعية، السفير العربي لقيادته المثالية لهذا الفريق العامل البالغ الأهمية وللإسهام الذي لا يقدر بثمن الذي قدمه له.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠